الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من مركز مناهضة القتل في العالم، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

081214 081214 14-64390 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يُحتفل في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين واختتام الفترة الأولى من العمل على الأهداف الإنمائية للألفية. وقد ظلت الوثيقتان معلمين هامين تقاس عليهما أوجه النجاح والقصور في النضال المتزايد لمواجهة العنف ضد المرأة.

وعقب ''الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة'' الذي أصدرته الجمعية العامة في قرارها ١٠٤/٤٨، والذي أبرز ''حق المرأة في الحياة'' (المادة ٣)، أكد إعلان ومنهاج عمل بيجين مجدداً عزم الموقعين عليه ''على منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه''، وإبداء اهتمام شامل بهذه المشكلة في منهاج العمل بأكمله، وبخاصة فيما يتعلق ''بالعنف ضد المرأة'' و ''المرأة والصراع المسلح''. لقد حان الوقت لإجراء تحليل مفصل ودقيق للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية في كلا المجالين من خلال تنفيذ الإجراءات التي تم وصفها حينذاك والإجراءات الأخرى التي تم اقتراحها منذ ذلك الحين.

ويقر مركز مناهضة القتل في العالم، وهو أحد المشاركين في تحالف منع العنف التابع لمنظمة الصحة العالمية كما أنه منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص، بأن العنف القاتل ضد المرأة هو قمة جبل الجليد إذا ما نظرنا إلى العنف ككل وإلى العنف القاتل في حد ذاته. وعلى الرغم من أن الشبان يمثلون، إلى حد كبير، أكبر نسبة من ضحايا ومرتكبي أعمال العنف القاتل بين الأشخاص، إلا أن البيانات الجديدة تكشف أن النساء والفتيات والأطفال معرضون لمستويات عالية من العنف غير القاتل، والذي يظل في كثير من الأحيان غير واضح في السجلات الرسمية. وتعاني النساء بشكل غير متناسب من العنف الجنسي وعنف العشير مما يؤثر على صحتهن الجنسية والإنجابية، وكذلك على صحة أطفالهن وأسرهن.

ويقدم التقرير العالمي عن العنف والصحة، الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢، وتقرير المتابعة المعنون التقرير العالمي عن حالة منع العنف، بيانات موثوقة حول العبء العالمي للعنف يمكن أن تساعد لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في تقييم الأرقام الفعلية والاتجاهات فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، ولا سيما من حيث الوفيات الناجمة عن حالات القتل والانتحار والصراع المسلح. والأمر اللافت للنظر هو أن المطبوعتين كليهما تصفان العنف بأنه 'مرض يمكن الوقاية منه' وتؤكدان على توفر استراتيجيات وتوصيات مختلفة للوقاية أثبتت نجاعتها. وستجد لجنة وضع المرأة دعماً إضافياً للعمل المتعدد القطاعات في القرار ٦٧-١٥ الصادر عن جمعية الصحة العالمية حول ''تعزيز دور النظام الصحي في التصدي للعنف، وخصوصا ضد النساء والفتيات، وضد الأطفال''.

وتحث جمعية الصحة العالمية في ذلك القرار الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات لإنهاء قبول المجتمع العنف وتغاضيه عن جميع أشكال العنف، وخصوصا ضد النساء والفتيات، وضد

الأطفال. واستناداً إلى النموذج الاجتماعي الإيكولوجي الذي يميز نهج الصحة العامة في منع العنف، تشير الجمعية إلى ''أن الوقاية من العنف بين الأفراد الممارس ضد الأطفال – من صبيان وبنات – قد يساهم مساهمة ملحوظة في الوقاية من العنف بين الأفراد الممارس ضد النساء والفتيات والأطفال، وأن التعرض لسوء المعاملة والإهمال في جميع مراحل الطفولة يزيد احتمال نمو الأشخاص وارتكابهم العنف الممارس ضد النساء وإساءة معاملتهم لأبنائهم ومشاركتهم في عنف الأحداث''، ويؤدي فعلا إلى وقف استمرار العنف بين الأفراد من جيل لآخر.

ويشارك مركز مناهضة القتل في العالم منظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات الأخرى في التأكيد على أننا في الوقت الحالي نعرف ما يكفي للحد من العنف بشكل كبير، ولا سيما العنف القاتل المحتمل ضد النساء والفتيات وضد الأطفال. إن اقتران استعراض الأعوام العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين بتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمثل اللحظة المناسبة لتسليط الضوء على الحاجة إلى أخذ الوقاية من العنف على محمل الجد، وبناء وتوسيع الزخم الاجتماعي والسياسي والمؤسسي اللازم لتوسيع معارفنا الحالية والتطبيق العملي لسياساتنا وبرامجنا واستراتيجياتنا الخاصة بالوقاية من العنف، والمدعومة بالأدلة، لإتاحة الفرصة لبناء مجتمعات آمنة وخالية من القتل في جميع أنحاء العالم.

لذا، فإننا ندعو لجنة وضع المرأة إلى أن تؤكد مجدداً أهمية منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، كمجال اهتمام رئيسي لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وأن تستخدم مساعيها الحميدة لتدعو لإدماج حق المرأة في أن لا تُقْتَل، وحقها في أن لا تَقْتُل، في شكل أهداف للوقاية من العنف المميت وغيره من أشكال العنف ضد المرأة والحد منه، كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبما أن إطار ما بعد عام ٢٠١٥ سيكون حاسماً في تحديد النهج العالمي لبعض المشاكل الأكثر إلحاحاً في عصرنا الحالي، فإنه يمثل فرصةً فريدةً لإدماج الوقاية من العنف ضد المرأة والحد منه، كعامل أساسي قابل للقياس في تحقيق الأهداف الإنمائية والأهداف الاستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

وإن الإعراب عن التأييد لأحكام المادة ٣ (أ) من إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وللنداء الذي كان قد وجّهه المرحوم روبرت مولر، الأمين العام المساعد والرئيس الأول لجامعة السلام المنشأة بتكليف من الأمم المتحدة، لوضع حق كل إنسان في أن لا يَقْتُل وأن لا يُقْتَل في أعلى قائمة الأولويات، بما في ذلك الوقاية من العنف القاتل ضد المرأة والحد منه، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والبيانات القابلة للقياس عن الوفيات العنيفة كمؤشر على تحقيقها، سيكون خطوة هامة نحو الاعتراف بحق الإنسان في الحياة.